

العلامة		عناصر الإجابة للموضوع الأول اقتصاد ومناجمنت
مجموع	مجزأة	
06	0.5 × 6	الجزء الأول: - خصائص عملية الرقابة الفعالة: - أن تكون المعلومات المقدمة خالية من الأخطاء. - أن تكون المعلومات المقدمة واضحة ودقيقة وخالية من التعقيدات لاتخاذ القرار في أسرع وقت ممكن. - يجب أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب. - السرعة في تداول المعلومات وانتقالها بين مختلف المستويات. - أن تكون عملية الرقابة مرنة. - أن يتصف نظام الرقابة بالاقتصاد في التكاليف.
	01	- تعريف البطالة الهيكلية: - تظهر نتيجة التغيرات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني، والتي تؤدي لعدم التوافق بين فرص العمل المتوفرة ومؤهلات وخبرات الباحثين عن العمل.
	01 × 2	- مصادر تمويل المؤسسة: - التمويل الذاتي: استخدام موارد مالية ذاتية للمؤسسة في تمويل مختلف عملياتها ويشمل: • الاحتياطات (الأرباح غير الموزعة) • الإحتكاكات • المؤنات - التمويل الخارجي: استخدام موارد مالية خارجية لتمويل مختلف عمليات المؤسسة ويشمل: • زيادة رأس مال. • القروض بمختلف أجالها. • الإعانات.
06	0.75 0.25 × 5	الجزء الثاني: 1- (أ) تعريف بنك الجزائر: هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجر في علاقته مع الغير. لا يتعامل مع الأفراد وله مجلسين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض. (ب) وظائفه الأساسية: ❖ الحق في إصدار العملة النقدية. ❖ يعتبر بنك البنوك. ❖ بنك الحكومة. ❖ يخصص بفتح البنوك والمؤسسات المالية. ❖ حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية.
	0.75 × 2	2- أشكال النقود الواردة في السند 01: - الورقة النقدية من فئة 2000 دج هي نقود ورقية قانونية إلزامية يصدرها البنك المركزي؛ حيث أن الدولة تلزم الأشخاص على قبولها للتداول. - القطعة النقدية من فئة 50 دج هي نقود معدنية مساعدة مسكوكة من المعدن حيث تتفوق قيمتها القانونية على قيمة المعدن الذي تحتويه.
	0.5 × 3	3- خصائص النقود غير المذكورة: - أن تتمتع بالثبات النسبي في قيمتها. - أن تكون قابلة للتجزئة دون انخفاض لقيمتها. - أن تكون وحداتها متماثلة.
	0.5 × 2	4- وظائف النقود المذكورة السند 2: - وسيط للمبادلة: هي وسيلة مستخدمة للحصول على السلع والخدمات. - مقياس للقيمة: تستعمل لقياس قيم السلع والخدمات ونسبة قيمة كل سلعة إلى غيرها من السلع الأخرى.
08	01	الجزء الثالث: 1) تعريف مرونة الطلب السعرية: هي درجة استجابة الطلب على سلعة معينة للتغير الذي يحدث على سعرها. وهي أيضا درجة التغير النسبي للكمية المطلوبة من سلعة معينة نتيجة التغير النسبي لسعرها.

(2) أ) حساب مستوى السعر P_2

كمية المقارنة - كمية الأساس

كمية الأساس

= مرونة الطلب السعرية

سعر المقارنة - سعر الأساس

سعر الأساس

$$\frac{3000 - 2700}{3000}$$

$$= -0.1 - \frac{290 - P_2}{290}$$

$$-0.1(P_2 - 290) = -29$$

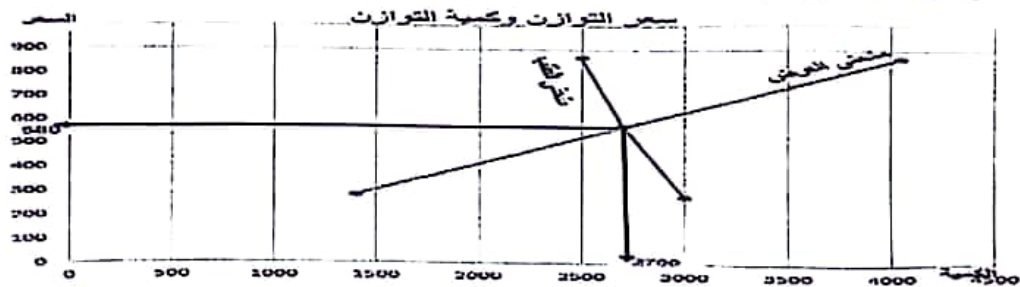
$$-0.1P_2 = -58$$

$$P_2 = 580 \text{ دج}$$

يمثل هذا السعر سعر التوازن

تعريف سعر التوازن: هو السعر الذي تتعادل فيه الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من نفس السلعة.

ب) التحقق من سعر التوازن بيانيا



0.75
0.25
0.5

01

(3) يمثل 1 دولار = 145 دج سعر الصرف

تعريف سعر الصرف: هو سعر عملة بدلالة عملة أخرى. أي عدد الوحدات من عملة دولة ما مقابل وحدة من عملة دولة أخرى.

(4) مرونة العرض عندما يتغير السعر من 580 دج إلى 870 دج

كمية المقارنة - كمية الأساس

كمية الأساس

= مرونة العرض

سعر المقارنة - سعر الأساس

سعر الأساس

$$\frac{2700 - 4050}{2700}$$

$$= \text{مرونة العرض} = \frac{580 - 870}{580}$$

$$= -0.5 = \text{مرونة العرض}$$

العرض متكافئ المرونة

01
0.5

(5) نوع التجارة التي تخضع لها السلعة X تجارة خارجية

التبرير: لأن بالوضع السلعة X مستوردة.

تعريف التجارة الخارجية:

هي مبادلة السلع والخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة.

0.25
0.25

0.5

(6) طريقة الائتمان الواردة في السند 03 هي الاعتماد المستندي.

باقي الطرق هي:

- اعتمادات الصندوق.

- القرض بضمان أوراق مالية أو تجارية.

- خطابات الضمان (الكفالات)

- الخصم وإعادة الخصم.

0.25
0.25

x
4

الإجابة النموذجية للموضوع الثاني		
06		الجزء الأول:
	0.5 × 4	(1) عيوب المقايضة: (تؤخذ أربعة عيوب من بين الخمسة التالية). - صعوبة توافر التوافق المتبادل بين الطرفين. - صعوبة تجزئة بعض السلع التي لا تقبل التجزئة. - صعوبة وجود معدل موحد للتبادل بين سلعة وأخرى. - صعوبة مقايضة الخدمات بالسلع. - المقايضة لا تسمح بالادخار.
	0.5 × 4	(2) أهداف سياسة الصرف: (تؤخذ أربعة أهداف من بين الخمسة التالية). - تنمية الصناعات المحلية. - تشجيع الصادرات. - التحكم في الواردات. - معالجة التضخم. - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
06	0.75 0.75 0.5	(3) أنواع الأسواق مع الشرح: - سوق السلع والخدمات: المكان الذي يلتقي فيه عارضو السلع والخدمات مع طالبيها. - سوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيه عارضو خدمة العمل (الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولهم السن القانوني لذلك) مع طالبي خدمة العمل (المؤسسات والإدارات...) - سوق الأوراق المالية: هو مكان التقاء البائعين والمشتريين للأوراق المالية (الأسهم والسندات). سواء عن طريق السماسرة أو المؤسسات العاملة في هذا المجال.
	0.5 01	الجزء الثاني: (1) الظاهرة الاقتصادية الواردة بالسند 01 هي التضخم. سبب التضخم: فائض من الكتلة النقدية نتيجة إصدار نقود بكميات تفوق متطلبات الاقتصاد الوطني.
	02	(1) وسائل معالجة التضخم الواردة بالسند 01 هي: - مراقبة الإصدار النقدي عن طريق: ✓ رفع سعر إعادة الخصم. (رفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف). ✓ رفع سعر الفائدة. (تهتم السياسة النقدية للبنك برفع سعر الفائدة لتشجيع الادخار)
06	01	(2) الوظيفة الأساسية التي فعلها رجل الأعمال هي: حماية بنك الجزائر لزيائن البنوك والمؤسسات المالية. تقديم رجل الأعمال لشكوى للبنك المركزي من أجل حمايته.
		(3) الغاء السؤال الرابع
	0.75 0.75	(4) نوع النقود الواردة في السند 02 هي: - نقود إلكترونية أو رقمية التبرير: البطاقة الممغنطة الخاصة برجل الأعمال.
08	0.5 0.75	الجزء الثالث: (1) أسلوب القيادة المتبع هو: القيادة الديمقراطية التبرير: اتخاذ المدير العام للقرارات بعد التشاور مع مديري الوظائف (المصالح).
	0.5 0.75	(2) طريقة (أسلوب) الرقابة التي استعملها المدير العام هي: الرقابة المتخصصة. الرقابة المتخصصة: هي تلك الرقابة التي تعتمد في أساليبها على استخدام طرق بحوث العمليات مثل طريقة بيرت PERT
	0.5 01	(3) المسجل بالوكالة الوطنية للشغل هو البطال. تعريف البطال: هو الشخص الذي يقدر على العمل، ويرغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند حدود الأجر السائد، ولكن بدون جدوى.
	0.5 01	(4) يريد المدير العام من وراء القرار الثاني: تحفيز العمال (الدافعية) تعريف التحفيز (الدافعية): المقصود به تشجيع العمال وتحفيزهم واستنهاض هممهم لدفعهم للعمل أكثر من أجل تحقيق أهداف الشركة.
	0.5 × 3	(5) الإجراءات التي يتخذها مدير المالية لتنفيذ القرار الثالث هي: - تحديد احتياجات المؤسسة لتغطية أجور العمال الجدد والمكافأة للعمال الحاليين. - إعداد برنامج للتمويل. - تنظيم الخزينة.
	01	(6) طلب المدير العام احترام خصائص عملية الرقابة الفعالة بسبب عدم توافر النتائج المحققة مع مكان مخطط له لمختلف أنشطة الشركة. لأن الرقابة التقليدية التي كان يشرف عليها مديري الوظائف (المصالح) كانت نتائجها تحتوي الكثير من الأخطاء مع تأخر في اتخاذ القرارات.